حاله والثالثة ردة وهي قطع الاسلام واذا امتنع من
استعمال الماء في عضو فان لم يكن عليه ساتر وجب
التيمم وغسل الصحيح ولا ترتيب بينهما للجنب اما المحدث
فانما يتيمم وقت دخول غسل العضو العليل واذا كان
على العضو ساتر فحكمه مذكور في قوله والمجبر
الجبائر جمع جبيرة بفتح الجيم وهي اخشاب او قصب
تنشوى وتشد على موضع الكسر ليلتئم يجب عليها
بالماء ان لم يمكنه نزعها لخوف مر مما سبق ويتيمم صاحب
الجبيرة في وجهه ويديه كما سبق ويصلي ولا اعادة
عليه اذا كان وضعها اي الجبائر على طهر وكانت
في غير اعضاء التيمم والا اعادة عليه وهذا ما قاله
النووي في الروضة لكنه قال في المجموع اذا اطلاقه
الجمهور يقتضي عدم الفرق اي بين اعضاء التيمم
وغيرها ويشترط في الجبيرة اذ لا تاخذ من الصحيح الا
ما لا بد منه للاستمساك واللصوق والعصابة والمرهم
ونحوها على الجرح كالجبيرة ويتيمم لكل فريضة
ومندوبة فلا يجمع بين صلاتي فرض بتيمم واحد ولا

بين طوافين ولا صلاة وطواف ولا جمعة وخطبتها
وللمرأة اذا يممت لتمكين الزوج ان تفعله مرارا وتجمع
بينه وبين الصلاة بذلك التيمم وقوله يصلي بتيمم واحد
ما شاء من النوافل ساقط في بعض نسخ المتن

فصل في بيان النجاسات واذالتها وهذا
الفصل مذكور في بعض النسخ قبيل كتاب الصلاة
والنجاسة لغة المستقذر وشرعا كل عين حرم تناولها
على الاطلاق حالة الاختيار مع سهولة التمييز للحس
ولا لاستقذارها ولا لضررها في بدن او عقل ودخل
في الاطلاق قليل النجاسة وكثيرها وخرج بالاختيار
الضرورة فانها تبيح تناولا لنجاسة وبسهولة التمييز
اكل الدود الميت في جبن او فاكهة او نحو ذلك وخرج
بقوله الحس لبدن او عقل لا لحرمتها ميتة الادمي وبيد
استقذار الميتة ونحوه وبنفي الضرر الحجر والنبات المضر
لبدن او عقل ثم ذكر الحد ضابطا للنجس الخارج من
الدبر والقبل بقوله وكل ما يخرج من السبيلين
نجس هو صادق بالنجس المعتاد كالبول والغائط

Copyright © King Saud University